هجمة على التنويريين

د. عبد الرحمن الحبيب

تدور منذ بضع سنوات حوارات ومساجلات فكرية ونقد متبادل في الساحة السعودية، وخصوصاً في الصحف والفضائيات.. وربما أكثر ما يدور هذا الحوار الحامي هو بين التيارات الإسلامية والليبرالية.....

وكثيراً ما تكون هذه الحوارات صحية على الرغم من الحدة الزائدة في بعض الحالات والخروج عن الموضوعية في بعض آخر. ومنذ بضعة أسابيع ظهرت أقلام تتذمر وتنتقد بشدة وتتهم الأصوات الليبرالية أو التنويرية باتهامات متنوعة، خصوصاً بعد علو صوت التنويريين في الإعلام السعودية وإذا جاز لي أن ألخص هذه الاتهامات بثلاثة، ستكون على النحو التالي: الأولى هي القول بتطرف الليبراليين ومصادرتهم لأفكار الآخرين، مما حدا ببعض الكتاب إلى تسميته إرهابا!! والثانية، هي اتهام الليبراليين بعدم الاهتمام بهموم المواطن اليومية المعيشية الاقتصادية والخدمات التي يحتاجها من بلدية وصحية، مقابل التركيز على مناكفة الإسلاميين وجلب أفكار غريبة على مجتمعنا. والثالثة هي القول إن الليبراليين يتصيدون أخطاء المؤسسات الدينية (خصوصاً هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر)، بحجة حقوق الإنسان، ويتناسون الأخطاء الحقوقية في بقية المؤسسات. بالنسبة للنقد الأول واتهام بعض الليبراليين بالتطرف الفكري ومصادرة آراء الآخرين، فهو نقد مقبول موضوعيا، إذا تمكن الناقد من رصد هذا التطرف المزعوم، لكن أن يأخذ النقد وجهة خطيرة باتهام الليبراليين بالإرهاب، فذلك تشويه للنقاش سواء كان حواراً أو مساجلة محتدمة. فمصطلح (إرهاب) يستدعي هذه الأيام حالة أمنية خطيرة، الحوار بريء منها، إلا ما يكون من منظرين وشيوخ للإرهاب يدعمونه أو يبررون العمليات الإرهابية، وتلك بعيدة كل البعد عن الليبراليين.. وهنا أخشى أن يكون الزج بهذا المصطلح محاولة يائسة لتأليب السلطة والمجتمع على التنويريين. كما أن استدعاء هذا المصطلح يعمل (عن غير قصد) على نوع من التطبيع لفكرة الإرهاب، وكأنه مسألة طبيعية يتم التعاطي معها بالحوار.. إنها (عن غير قصد) تحسين لصورة الإرهابيين من الطبيعي أن يتم الاعتراض على أفكار ليبرالية ونقد آراء بعض الليبراليين، لكن من المدهش حقا، أن يصل ضيق السعة النقدية لاتهامات عمياء وخطيرة مثل تلك.. إنه ينم عن أناس اعتادوا على نوعية معينة من التيارات والأفكار، وليس في مقدورهم التعاطي مع الأفكار الجديدة وأساليب الحوار الجديدة، سواء بالاتهامات العمياء.. وهو ينم أيضاً، عن أناس اعتادوا على القمع للفكر الآخر والخضوع لأفكار معينة، حيث لم يتمكنوا من استيعاب معنى مرحلة الإصلاح ورفع سقف الحريات ووجود مركز وطني للحوار الفكري.. إلخ. مثلاً، لم يعتادوا أن يقوم كاتب بنقد لفتوى شيخ أومشايخ، بل اعتادوا على إعطاء قدسية لبعض المشايخ وقدسية لفتاويهم، ولا يستطيعون فهم أن أولئك المشايخ الفضلاء مجتهدون، وأن من حق الكتاب المثقفين محاورتهم ونقدهم وبالانتقال للاتهام الثاني بأن التنويريين لا تعنيهم هموم المواطن اليومية الخدماتية، بل يركزون على التنظير الفكري وحقوق الإنسان النظرية ومناكفة الإسلاميين وجلب أفكار غريبة على مجتمعنا، فهو اتهام يحول مسار النقاش والحوار الفكري تماما من وجهته الثقافية والحقوقية إلى وجهة الهموم اليومية الخدماتية، فالأخيرة مسألة تقنية يتعرض لها كافة الكتاب التنويريين وغيرهم، لكن المرتكز الفكري الأساس للتنويريين هو مرتكز التحرر وحقوق الإنسان، خصوصاً حرية التعبير والحرية الشخصية، وتلك هي نقطة الخلاف مع الآخرين، وليست المسائل الخدماتية من توفر الماء أو الكهرباء أو ارتفاع الأسعار فتلك لا خلاف فيها بين التيارات الفكرية، وبالتالي لا يمكن تمييز التيارات المختلفة في مواقفها من تلك الخدمات التقنية وإذا وصلنا للاتهام الثالث بأن الليبراليين يتصيدون أخطاء المؤسسات المحافظة والدينية (خصوصاً هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر)، بحجة حقوق الإنسان، ويتناسون الأخطاء الحقوقية في بقية المؤسسات.. مثلاً يقال لماذا يتم التركيز على أخطاء موظفين في هيئة الأمر بالمعروف ولا يركز على أخطاء الموظفين في إدارة المرور أو الشرطة؟ وعلى الرغم من وجاهة السؤال من الناحية الشكلية إلا أنه يفتقد للموضوعية، فجزء أساس من طبيعة عمل هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر هو عقدي فكري يمس تصرفات وسلوكيات وممارسات الناس الجماعية أو الفردية الشخصية والتدخل في تلك السلوكيات، وتلك لها علاقة مباشرة ووطيدة بمسألة حقوق الإنسان، بينما عمل المؤسسات الأمنية أو المؤسسات الحكومية الأخرى هو نظامي تقني يمس أنظمة إجرائية متفق عليها لتسيير حياة الناس، ومن يتجاوز هذه الأنظمة فإنه يعطل تسيير حركة المجتمع.. وبطبيعة الحال فإن التنويريين والحقوقيين سيركزون على تلك الأعمال التي تمس المسائل الفكرية ومعتقدات الناس وحقوقهم الشخصية أكثر من تلك التي تمس المسائل التقنية النظامية والتي لا علاقة مباشرة لها بالمسائل الفكرية أو التصرفات الشخصية.. وعلى الرغم من ذلك فإننا نرى أن هناك انتقادات من التنويريين لكثير من المؤسسات الرسمية غير الدينية إذا حدثت تجاوزات حقوقية واضحة أو إذا كانت هناك أنظمة تحتاج إلى تطوير أو إعادة نظر نحن في مرحلة إصلاح بما تتضمن من مصارحة ومكاشفة وشفافية وحوار وطني وإدارة الاختلاف، يتم خلالها الكثير من المساجلات والجدل والاحتدام، وقد تشمل اتهامات مجانية بائسة لكل طرف تجاه الطرف الآخر، إلا أن الأهم هو أن يبقى المسار الرئيس للحوار ضمن سياقه الصحي وفي إطاره الموضوعي، وذلك لن يتم إلا بالإدراك والاقتناع بحق وجهة النظر الجديدة بالتعبير عن نفسها، وحق المعترضين عليها في نقدها موضوعياً ومنهجياً وليس في التجني عليها لمجرد عدم الاعتياد عليها.. والمنهجية لا تمنع أن الخلاف قد يكون حاداً ومتأزماً، ولا تمنع من انتقاد من نختلف معهم في طرق تفكيرهم وأدواتهم المعرفية، بل لا يخلو الأمر من الدخول في الشخصي عبر تحليل الشخصية منهجيا، وليس عبر القدح والذم والنقمة، ولكن كل ذلك يبقى في نهاية الأمر ضمن إطار الموضوع والفكرة المختلف عليها حين اختلف معك في الأفكار، فهذا لا يعني ألا أنصف أفكارك.. فالغاية لا تبرر الوسيلة.. من حق كل منا الاعتراض أو الاختلاف في وجهة النظر، ولكن هذا الحق يتبعه مسؤولية الالتزام بالمنهج الذي يضعه كل منا لنفسه، والذي يطالب الآخرين بالالتزام به.. فإذا كان الإنصاف ضروريا، فإن من أساسيته هو الالتزام بالمنهج العدلي (الموضوعي) الذي يضعه كل إنسان لنفسه (قانونه الخاص).. في تلك الحالة ستتاح للعقول بأن تتفتح، وسيتاح للحوار أن يضيء الجوانب المعتمة والملتبسة بين الأطراف المتحاورة.

في النصف الأول من 2007م الجاري

شركات الأغذية في الكويت تحقق أرباحاً بلغت 58.2 مليون دينار

الكويت / كونا:

حقق قطاع شركات الأغذية في سوق الكويت للأوراق المالية (البورصة) أرباحاً صافية بلغت حوالي ٥٨,٢٤٠ مليون دينار في النصف الأول من العام الحالي بارتفاع كبير قدره ٣٨,١ مليون دينار عما كسبه خلال نفس الفترة من العام الماضي.

واستطاعت (الشركة الكويتية للأغذية) احتلال المرتبة الأولى بتقدمها على باقي الشركات الخمس حيث حققت أرباحاً صافية بلغت ٣٨,٨ مليون دينار بارتفاع ٢٩,٢ مليون دينار عما حققته في ٢٠٠٦م.

وارتفعت ربحية سهم الشركة خلال العام الحالي إلى ١٤٩ فلساً مقابل ٣٧ فلساً عن العام الماضي فيما بلغت نسبة ارتفاع السهم حوالي ٣٠١,٥ في المائة.

وحلت شركة (دانة الصفاة الغذائية – الأسماك سابقاً) في المرتبة الثانية بتحقيقها أرباحاً صافية بلغت ١٢ مليون دينار وبارتفاع ٩ر٨ ملايين دينار عن الأشهر الستة الأولى من العام الماضي.

وارتفعت ربحية سهم (دانة) إلى ٥٣,١ فلس مقارنة بنحو ١٣,٩ في ٢٠٠٦م ما يعني أن نسبة ارتفاع صافي الربح وصلت إلى ٢٨٢ في المائة تقريباً.

وتعود الأرباح الكبيرة هذا العام إلى بيع الشركة لكامل حصتها في الشركة السعودية لمنتجات الألبان والأغذية (سدافكو) بقيمة إجمالية بلغت ٣٥,٩ مليون دينار وقد تحقق من العملية ربحا قدره ١٠,٢ ملايين دينار.

من جهتها حققت شركة (نقل وتجارة المواشي) المرتبة الثالثة من حيث تحقيق الأرباح بين شركات الأغذية حين حققت ٣,٨ ملايين دينار بارتفاع نسبته ٢٨ في المائة مقارنة بنفس الفترة من العام الماضي.

وترجع أرباح (المواشي) إلى توقيع الشركة عقداً مع وزارة الدفاع الكويتية لتوريد لحوم بمبلغ إجمالي قدره ٥,٢٣٨ ملايين دينار ولمدة ثلاث سنوات.

أما باقي الشركات الثلاث فقد استطاعت اثنتان منهن تحقيق ارتفاعات مقارنة بأداء العام الماضي فشركة مجموعة (الكوت الغذائية) التي أدرجت في يوليو الماضي حققت ارتفاعا في أرباحها بنسبة ١٠,٥ في المائة لتبلغ ٣,٥ ملايين دينار فيما حققت شركة المجموعة المتحدة للصناعات الغذائية ارتفاعا بنسبة ١,٦ في المائة لتبلغ ٥٤٢ ألف دينار كويتي.

وكانت (الشركة الكويتية المتحدة للدواجن) الخاسر الوحيد في قطاع شركات الأغذية بعد أن تراجعت نسبة أرباحها بما يقارب ١٧٤ في المائة.

الطلب المتوقع 150 ألف وحدة سنويا معظمها في الرياض وجدة ومكة

قطاع العقار السعودي مرشح لطفرة كبرى

دبي / وكالات:

قال تقرير صادر من مركز الكويت المالي إن قطاع العقار السعودي يتمتع بوضع يؤهله لمزيد من النمو يدفع من عوامل هيكلية ذات طبيعة مستمرة.

وقال التقرير ان المملكة بإعتبارها أكبر دولة بين دول مجلس التعاون الخليجي وتتمتع بمعدل نمو سكاني عالي وهيكل ديموغرافي (حيث إن ما يزيد على ٧٠٪ من سكان المملكة هم دون سن ٣٠ سنة) فإن من المتوقع لشريحة العقار السكاني أن تشهد وضعية انخفاض في العرض مقابل الطلب لفترة زمنية مقبلة.

وأضاف أن قانون الرهن الضعيف أدى إلى تقييد نمو هذه الشريحة من قطاع العقار، الأمر الذي أرغم الأفراد حتى الآن على تمويل شراء مساكنهم من خلال وسائلهم الخاصة في معظم الأحيان.

ومن شأن إصدار قانون الرهن الجديد أن يُمكن البنوك والمؤسسات المالية من أن تؤدي دوراً متزايداً في مجال التمويل الإسكاني. كما سوف يشهد سوق السكن دخول شركات جديدة تركز على تقديم التمويل للأغراض السكانية. ون المقدر أن يكون هناك طلب سنوي على الوحدات السكنية بمعدل ٠٠٠. ١٥٠ وحدة، تتركز نسبة ٧٠٪ منها في مدن الرياض وجدة ومكة المكرمة وحدها.

واوضح التقرير أن حوالي ٧٠٪ من الطلب فقط تتم تلبيته حالياً.

وهناك مجموعة من العوامل التي تشمل تزايد العمر المتوقع، وانخفاض معدل البطالة، وانخفاض حجم العائلات، وتزايد الدخل الشخصي القابل للإنفاق، والقنوات الجديدة للتمويل بأسعار فائدة معقولة يمكن للمقترضين تحملها، يمكن أن تتضافر

مجتمعة كمحفزات قوية لنمو هيكلي في شريحة القطاع السكني.

وتمثل الزيادة غير المتوقعة في أسعار النفط وتعديل مستوى الأسعار إلى معدل أعلى من الذي كان مقدراً في الميزانية التقديرية، محفزاً لطفرة اقتصادية ، وطفرة في السيولة تؤدي إلى تزايد مستويات الإنفاق من قبل الحكومة. فاعتمادات الإنفاق لعام ٢٠٠٧ البالغة أكثر من ١٠٠ مليار ريال سعودي(الدولار يساوي ٣,٧٥) هي أعلى اعتمادات يتم تخصيصها في تاريخ المملكة العربية السعودية ، وهذا ما يبشّر بوضع أفضل لقطاع البنية التحتية والقطاع التجاري.

كما أن طرح "المدن الاقتصادية" باستثماراتها المستهدفة التي تزيد على ٢٨٠ مليار ريال سعودي، سوف يوفر محفزاً للنمو لهذا القطاع. ومن المتوقع أيضاً للشرائح الأخرى مثل شريحة عقارات التجزئة وشريحة العقارات الفندقية أن تشهد محفزات قوية للطلب، مثل تغير سلوك المستهلكين وكون المملكة العربية السعودية مقصداً للسياحة الدينية.

ولاحظ التقرير أن بعض هذه المحركات الإيجابية قد أثرت سلفاً على مستوى أسعار العقار. مشيرا إلى أن أسعار العقارات قد ازدادت بمعدل يتراوح مابين ١٠٪ إلى ١٥٪ سنويا، في حين أن أسعار الأراضي قد ازدادت بمعدل يتراوح مابين ١٧٪ إلى ٢٠٪ سنويا خلال السنوات الثلاث الماضية.

وعلى نحو مماثل، ازدادت معدلات الايجارات أيضا بنسبة مقدرة تتراوح مابين ٢٠٪ إلى ٢٥٪ سنويا في المدن الرئيسية. غير أن هذه الزيادات في الأسعار لم ترشح إلى الاقتصاد على شكل زيادة في معدل لتضخم كما كان الحال في قطر والإمارات العربية المتحدة.

وفي حين أن الأسعار آخذة بالارتفاع، عند مقارنتها مع الأسعار في المدن الأخرى في المنطقة (مثل دبي والدوحة)، فإن المملكة العربية السعودية مازالت تعرض إمكانية لمزيد من النمو الذي يدعمه التحسن في اللوائح والنظم.

ولن يحول دون تحقق هذه التقديرات سوى حدوث انكماش اقتصادي غير متوقع أو حصول تطورات جيوسياسية غير متوقعة. ومن المخاطر الأخرى المحتملة التي قد يتعرض لها هذا القطاع حدوث حركة تصحيح أخرى في سوق الأسهم باعتبار أن المستثمرين السعوديين يستثمرون بالتساوي في هاتين الفئتين الرئيسيتين من الأصول.

الأعراس الجماعية في دولة البحرين

حلول عصرية في مواجهة بذخ الأفراح

المنامة / بنا :

خمسة عشر عاما هى عمر حفلات الزواج الجماعى فى البحرين اذ كانت انطلاقتها الاولى فى بادرة رعتها احدى الجمعيات الخيرية البحرينية فى العام ١٩٩٢م وزفت خلالها ١٨ عريسا وعروس ومنذ ذلك التاريخ تتابعت حفلات الزواج الجماعى وانتشرت بشكل كبير وملفت فى مختلف محافظات المملكة لا سيما فى ظل ما تحظى به هذه الحفلات من دعم على المستويين الرسمى والاهلي.

وانطلاقا من الهدف الذى قامت من أجله حفلات الزواج الجماعى والذى يكمن فى تيسير الزواج باعتباره القاعدة الرئيسية لبناء الاسرة الصالحة فى المجتمع المسلم فقد استطاعت هذه الحفلات استقطاب المئات من الشباب المقبلين على الزواج فى البحرين والذين وجدوا فيه الحل للولوج الى القفص الذهبى حيث الحياة الاسرية المستقرة بعدما بات ارتفاع تكاليف الزواج عائقا أمامهم لتحقيق ذلك.

وللدلالة على الانتشار الكبير لفكرة الزواج الجماعى فى البحرين يكفى الاشارة الى أن جمعية التربية الاسلامية التى بدأت أولى حفلات الزواج الجماعى فى البحرين عام ١٩٩٢م استطاعت وحدها وحتى العام ٢٠٠٥م تزويج ما يفوق ١٧٠٠ شاب وشابة من خلال حفلات الزواج الجماعى السنوية ونصف السنوية التى أقامتها وذلك فضلا عن مئات الاشخاص الاخرين الذى تكفلت الجمعيات والصناديق الخيرية بتزويجهم من خلال حفلات مماثلة خلال نفس الفترة.

ولا يقتصر دعم حفلات الزواج الجماعى فى البحرين على الجهات الاهلية فقط حيث تساهم القيادة الحكيمة وبعض الجهات الحكومية فى اقامة مثل هذه الحفلات فقد شمل جلالة الملك حمد بن عيسى ال خليفة ملك البلاد المفدى برعايته حفل الزواج الجماعى الاول لذوى الاحتياجات الخاصة الذى أقيم فى شهر أبريل الماضى وتم فيه زواج ٤٤ شابا وشابة كما تفضل سمو الشيخ خليفة بن سلمان ال خليفة رئيس الوزراء الموقر برعاية العديد من حفلات الزواج الجماعى فى المملكة ومن بينها حفل الزواج الجماعى الاول الذى رعاه سموه بمحافظة المحرق مساء اليوم بصالة نادى المحرق الرياضى ويضم ١٠٠ عريسا وعروس وأكثر من ١٥ ألف مدعو حضروا الحفل.

وتجسد رعاية القيادة الحكيمة لحفلات الزواج الجماعى أحد صور دعم الاستقرار الاجتماعى للمجتمع البحرينى ومشاركة المواطنين فى أفراحهم ومناسباتهم المختلفة من منطلق شعور العائلة الواحدة التى تربط المجتمع البحريني.

كما كانت لطبيعة وصفات المجتمع البحرينى الذى يحرص على التكافل والتاخى فيما بين أفراده أثرها فى اعلاء قيمة الاسرة التى أصلها دستور مملكة البحرين حيث نص على أن / الاسرة أساس المجتمع قوامها الدين والاخلاق وحب الوطن يحفظ القانون كيانها الشرعى ويقوى أواصرها وقيمها ويحمى فى ظلها الامومة والطفولة ويرعى النشء ويحميه من الاستغلال ويقيه الاهمال الادبى والجسمانى والروحي / .

ومن الناحية الاجتماعية تسهم الاعراس الجماعية فى زرع قيم التضامن وعدم الاسراف فى نفوس الشباب والفتيات المشاركين فى الزواج الجماعى خاصة فى ظل ارتفاع المهور التى باتت ظاهرة منتشرة بشكل كبير فى البحرين وكثير من المجتمعات العربية لذا مثلت حفلات الزواج الجماعى صورة من صور المساهمة الفعالة فى زواج الشباب والفتيات باعتبارها تقدم حلا عصريا لمشكلة ارتفاع نفقات الزواج.

وتهدف حفلات الزواج الجماعى الى مساعدة الشباب المقبل على الزواج ماديا من خلال تذليل العقبات المادية التى تعترض زواجهم خاصة فى ظل عزوف الكثير من الشباب عن الزواج لارتفاع تكاليفه وعدم قدرتهم على الوفاء بمتطلباته وكذلك ترشيد نفقات الزواج والمساهمة فى انشاء أسر اسلامية مستقرة والقضاء على مشكلة العنوسة أو التقليل من حدتها وبالتالى المساهمة فى بناء مجتمع مستقر خال من الامراض الخلقية والنفسية و المشاكل الاجتماعية.

وتتنوع المساعدات التى يقدمها مشروع الزواج الجماعى للمتزوجين فالبعض يقدم مساعدات مالية نقدية أو عينية متمثلة فى غرفة نوم وأجهزة منزلية أو التوسط لدى بعض المحلات التجارية لتخفيض الاسعار للمتزوج اضافة الى تأمين مكان لاقامة حفل الزواج وتحمل نفقات اقامة الولائم.

وبالاضافة الى المساعدات المالية والعينية تقوم الجمعيات الخيرية المشرفة على حفلات الزواج الجماعى بتقديم برامج تثقيفية للمقبلين على الزواج تشمل محاضرات توعية بالحياة الزوجية وأهميتها وكيفية اداراتها بما يحقق السعادة الدائمة للزوجين ويدعم أواصرها وترابطها.

وبالرغم من أن فكرة الزواج الجماعى فى البحرين قد طرحت حلا عصريا لتيسير الزواج الا أن العامل الاهم والذى يبقى مطروحا وينتظر المعالجة هو العادات التى تأصلت لدى البعض وباتت مقترنة بفشل كثير من الزيجات وهى المغالاة فى المهور والبذخ فى حفلات الزفاف والتى تتنافى مع ما حث عليه الاسلام من تيسير المهور حيث قال رسول الله صلى الله عليه وسلم / أكثرالنساء بركة أيسرهن مهرا / .

عروض تراثية يبرزها مهرجان صيف طيبة في المدينة المنورة

المدينة المنورة / واس:

تعتبر الأزياء الشعبية احد أبرز العروض التراثية والتي يبرزها مهرجان صيف طيبة ٢٨ ويتوسط موقع الحرفيات بمحطة قطار الحجاز وضمن / ركن البادية / المكان الذي تعرض فيه أم عبدالله أعمالها الحرفية اليدوية التي امتلأت بها جدران الركن بأزياء تحكي جوانب من واقع حياة البادية وصور الحياة الاجتماعية والأزياء التي يرتدينها النساء وتصنف الأزياء بحسب استخداماتها وما يتعلق بها من حلي تشمل الأساور الجلدية و معاضد من الخرز أو القماش أو جلد الإبل وحقائب من الصوف متعددة ألوانها.

كما يتضمن ركن البادية معروضات درّاعة رمادية اللون تشابكت فيها الخيوط الزرقاء والحمراء وازدان صدر / الدرّاعة / بصدف البحر وما يلفت الانتباه هو ما كُتب عليها هذه دراعة لصاحبتها صالحة العوفي وعمرها ١٥١سنة من عام ١٢٧٧هـ وتعد من أقدم نماذج لحرفة الحياكة بالمنطقة.

وتشير أم عبدالله الى ان / الدراعة / تعد لوحة تراثية توحي بالفخر والعراقة وتصفها بأنها كان يطلق عليه / المكمم / وهو الزى المخصص وترتديه الفتاة غير المتزوجة عند خروجها لرعى الغنم والقماش المستخدم له يسمى / الجوخ / و الذي يتحمل أجواء الصحراء الجافة ويبرّد الجلد في حر الصيف وتحكي قصة حياكته باستخدام الشوك ومعالجته وتهيئة رأس الشوكة لتصبح كالإبرة ثم تغمر تلك الإبرة في غراء الشجر حتى تصبح صلبة أثناء الحياكة وصالحة للاستخدام ويرف طرف الدراعة بخيط من جلد الإبل حتى تقوى أطرافه ولا يسهل تمزيقه بسهوله حال رعي الغنم .

وتروي أم عبدالله قصة الدراعة بأن صاحبته ارتدته وهي في الثانية عشر من العمر عندما كانت تخرج لتسرح بالأغنام وتقدر ثمنه حاليا بـ / ٢٠ / ألف ريال لمن يرغب في اقتنائه كما تعرض سيفا من أيام العهد العثماني قدرته بمبلغ / ١٠ / آلاف ريال ومفرشه للأرض مصنوعة من الصوف القوي قدرت بمبلغ / ٥ / آلاف ريال .

أخبار متفرقة

خمسة ملايين ريال لتسوير المدينة الصناعية في المدينة المنورة

المدينة المنورة - واس :

خصصت الهيئة العامة للمدن الصناعية ومناطق التقنية خمسة ملايين ريال لتسوير المدينة الصناعية بالمدينة المنورة إضافة إلى اعتماد مشاريع الإنارة والسفلتة فيما تعهدت الغرفة التجارية الصناعية بالمدينة المنورة بالترويج لاستثمارات ما يقارب المائة مصنع إضافة إلى تخصيص مكتب لهيئة المدن الصناعية في مبنى الغرفة الرئيسي والتكفل بأجور ومخصصات المشرف المعين من قبل هيئة المدن الصناعية.

وشرح مدير عام هيئة المدن الصناعية الدكتور توفيق بن فوزان الربيعة في ملتقى الصناعيين الذي دعت إليه الغرفة التجارية بالمدينة المنورة ملامح خطة وضعتها الهيئة لتسويق المدينة الصناعية في المدينة المنورة.

سياحة دبي تنظم الملتقى الرمضاني

دبي / وام :

تنظم دائرة السياحة والتسويق التجاري بدبي الملتقى الرمضاني السادس لهذا العام تحت رعاية سمو الشيخ احمد بن محمد بن راشد آل مكتوم خلال المدة من الثامن إلى العشرين من شهر رمضان .

وتستضيف الدائرة ١٢ عالما وداعية من المملكة العربية السعودية ومصر والاردن ودولة الامارات العربية المتحدة لالقاء محاضرات يوميا في الخيمة الرمضانية التي ستقام في منطقة الطوار بالقصيص.

وقال محمد خميس بن حارب المهيري المدير التنفيذي لإدارة العمليات والتسويق بالدائرة رئيس فريق عمل الملتقى الرمضاني أن الدائرة تواصل تنظيم الملتقى الرمضاني بمباركة من صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد ال مكتوم نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي.

وذكر أن الدائرة ستوفر كل الامكانات المطلوبة لتحقيق النجاح للملتقى خاصة أنه حقق جماهيرية كبيرة في الدورات الخمس السابقة وأصبح علامة من العلامات البارزة والمضيئة .

وأكد المهيري أن الدائرة ستحشد كل الطاقات البشرية والمادية من أجل المحافظة علي المستوي المتميز والنجاح الذي تحقق بالاضافة الي تنظيم أنشطة وفعاليات متنوعه تثري الملتقي وتساهم في نشر الفكر الاسلامي السليم الذي يؤدي الى الارتقاء بالوعي الانساني والاجتماعي للمجتمع من مواطنين ومقيمين علي حد سواء.

وأضاف أن الملتقى الرمضاني سيشهد هذا العام مفاجآت عدة في الانشطة والبرامج وطرق نقلها للناس .. لافتا إلى أن تحديد أسماء العلماء والدعاة الذين سيحاضرون في الملتقي جاء بناء علي رغبة الجماهير التي كانت تحضر الندوات والمحاضرات خلال الأعوام الماضية.

وأشار المهيري إلى أن فعاليات الملتقى تتضمن إفطارا جماعيا في منطقة العمال في القصيص ابتدأء من اليوم الأول لرمضان ولمدة ٢٠ يوما .. علاوة علي قافلة الخير التي ستقوم بتوزيع منشورات وكتيبات دعوية بعدة لغات على طلاب المدارس والمعاهد والجامعات وعلى

جمعية الإمارات للفلك تنظم ندوة حول منازل القمر عند العرب

أبوظبي / وام:

نظمت جمعية الإمارات للفلك الليلة الماضية بالمجمع الثقافي في أبوظبي ندوة علمية فلكية حول / منازل القمر والأنواء عند العرب / .

وتناولت الندوة التي قدمها المهندس محمد شوكت عودة رئيس المشروع الإسلامي لرصد الأهلة عضو جمعية الفلك منازل القمر الفلكية وكيفية استدلال العرب على الأحوال الجوية من خلال ظهور النجوم.

كما تطرق إلى استعانة العرب بمنازل القمر لتسهيل حفظ مواعيد بدايات الفصول إضافة إلى دوران الأرض حول نفسها وحول الشمس.

صناعة الورق توسع مركزاً لتدوير الورق في جدة

جدة / واس:

تعتزم الشركة السعودية لصناعة الورق توسيع مركز تجميع وفرز المخلفات الورقية التابع لها في مدينة جدة ومضاعفة الطاقة الإنتاجية فيه لتصل إلى ٣٥,٠٠٠ طن سنوياً على مساحة ٣٠ ألف متر مربع وبتكلفة قيمتها ١٥ مليون ريال وذلك إضافة إلى الفروع الحالية المنتشرة في كافة مناطق المملكة وخارجها.يقام هذا المشروع وفق الخطة الإستراتيجية المستقبلية والتوسعات المرسومة للشركة والتخفيف من الاعتماد على استيراد اللب والذي بدوره يخفف من تكلفة الإنتاج ويرفع من مستوى المحافظة على البيئة في المملكة.وقد صرح بذلك المهندس محمد الحرازي المدير التنفيذي للشركة على أن يتم تشغيل المشروع خلال الربع الثاني من العام ٢٠٠٨م إن شاء الله.